كلمة ونص

الفلاح والتدخل الإيجابي

محمود الصالح

تشكل الزراعة المورد الاقتصادي الأهم في سورية نظراً لعدد المشتغلين فيها والمستفيدين من إنتاجها تصنيعاً واستهلاكاً وعلى الرغم من التاريخ العريق للزراعة السورية والنتائج التي حققتها في وحدة المساحة والنوعية إلا أننا ما زلنا لم نصل إلى مرحلة في التخطيط الزراعي تمكننا من المحافظة على منتجاتنا الوطنية الزراعية من التدهور في مواسمها وندرتها في غير المواسم ويبدو أن السبب في ذلك عدم التنسيق بين الجهات المنتجة والوسيطة والمستهلكة بالمفهوم العام حيث نجد أن أسعار البندورة خلال الموسم تنخفض إلى مستوى لا يحقق الريعية الاقتصادية للفلاح ويتعرض لخسائر كبيرة وخصوصاً خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والنقل ونجد مثلاً سعر كيلو البندورة يباع الآن بحدود ٢٥ ل.س في سوق الهال ولا يصل إلى الفلاح منها سوى ١٠ ليرات بسبب ارتفاع تكاليف النقل ونسب التجار وكذلك الأمر بالنسبة للمحاصيل الصيفية الأخرى وإذا كان هذا الواقع يحقق مصلحة جزئية للمستهلك المباشر فإنه يشكل خسارة نهائية للجميع لأن الفلاح الخاسر لن يعود إلى الدورة الإنتاجية في العام القادم وبالتالي سترتفع الأسعار مرة أخرى.

وهنا تكون الحلقة مفقودة في تحقيق هذا التوازن إذ إن الجهات المعنية بالتدخل الإيجابي في المسألة الزراعية يبدو أنها لم تعد تخطط لهذا الموضوع بالشكل المناسب لأسباب نجهلها والكثير من الفلاحين يطرحون تساؤلات مشروعة تتعلق بمصير إنتاجهم في كل عام ابتداء من الفواكه والحمضيات والخضار والبطاطا والكل يدعي أن الفلاح خاسر والمستهلك يشتكي من ارتفاع الأسعار في الحلقة الأخيرة من التسويق، هذا من جانب ومن جانب آخر نجد أن أسعار المنتجات المصنعة من المواد الزراعية مرتفعة جداً قياساً إلى أسعار هذه المنتجات عند موسمها مثل المربيات ورب البندورة وغيرها.

والسؤال أين الدراسات والبحوث الاقتصادية الخاصة بهذه القضايا وإلى متى تبقى مؤسسات التدخل الإيجابي تقول للفلاح بشكل غير مباشر (اذهب أنت وربك...).

أليست هذه المنتجات تشكل قاعدة إستراتيجية في الأمن الغذائي الوطني؟ وهل عمليات التدخل في تحقيق التوازن فوق طاقة هذه المؤسسات؟ هذا ما نتمنى أن نعرفه.

قانون بإعفاء مكلفي الرسوم البلدية والتكاليف المحلية وغرامات مخالفات البناء من الفوائد والغرامات إذا سددوها حتى نهاية ٢٠١٥

دمشق- سانا

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٥ القاضي بإعفاء مكلفي الرسوم البلدية والتكاليف المحلية وغرامات مخالفات البناء والنظافة والأنظمة البلدية وبدلات الإيجار والاستثمار وأقساط قيمة المقاسم والمساكن المخصصة وقيمة العقارات وجميع الديون والذمم المالية المستحقة الأداء للوحدة الإدارية العائدة لأي من سنوات ٢٠١٤ وما قبل من الفوائد والجزاءات وغرامات التأخير إذا سددوا الرسم أو الغرامة أو الذمة المالية أو الدين العائد لأي من السنوات المذكورة حتى غاية ٢٠١٥/١٢/٣١، وفيما يلي نص القانون:

القانون رقم (١٣)

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٦/١٠/٦هجري الموافق لـ٢٠١٥/٧/٢٢ميلادي، يصدر ما يلي:

المادة(١) يعفى من الفوائد والجزاءات وغرامات التأخير مكلفو الرسوم البلدية والتكاليف المحلية وغرامات مخالفات البناء والنظافة والأنظمة البلدية وبدلات الإيجار والاستثمار وأقساط قيمة المقاسم في المدن والمناطق الصناعية وكذلك أقساط المساكن المخصصة من قبل الوحدة الإدارية للمنذرين بالهدم وأقساط قيمة العقارات بالإضافة إلى جميع الديون والذمم المالية مهما كان نوعها المستحقة الأداء للوحدة الإدارية العائدة لأي من سنوات ٢٠١٤ وما قبل إذا سددوا الرسم أو الغرامة أو التكليف أو القسط أو الذمة المالية أو البدل أو الدين العائد لأي من السنوات المذكورة حتى غاية ٢٠١٥/١٢/٣١.

المادة (٢) لا يشمل الإعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون الفوائد والجزاءات وغرامات التأخير غير المسددة والمترتبة على جميع التكاليف المالية «مهما كان نوعها» التي سددت قبل صدور هذا القانون.

المادة (٣) في معرض تطبيق هذا القانون يقصد بالوحدة الإدارية المدينة أو البلدة أو البلدية.

المادة (٤) يصدر وزير الإدارة المحلية التعليمات التنفيذية لهذا القانون.

المادة (٥) ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

دمشق في١٤٣٦/١٠/١٠ هجري الموافق لـ٢٠١٥/٧/٢٦ ميلادي

رئيس الجمهورية
بشار الأسد

٥٠٠ عائلة تعود لحجيرة والمحافظ يعد بإصلاح ما تضرر

القنيطرة- الوطن

جاءت جولة أمين فرع القنيطرة لحزب البعث ومحافظ القنيطرة إلى تجمع حجيرة للوقوف على الواقع والأضرار التي لحقت به بعد تحريره من العصابات الإرهابية المسلحة وخاصة بعد عودة نحو ٥٠٠ عائلة من أبناء التجمع والاستقرار في بيوتهم ومنازلهم.

واللافت في الجولة وبعد لقاء مسؤولي محافظة القنيطرة مع أهالي التجمع إصرارهم على العودة إلى بيوتهم ومنازلهم رغم الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنى التحتية والمنازل والمحلات التجارية، مقدرين تضحيات الجيش والقوات المسلحة ودماء الشهداء التي ساهمت في إعادة الأمن والأمان إلى تجمع حجيرة والمناطق المحيطة.

و من أبرز ما طلبه الأهالي من المعنيين بالقنيطرة إعادة تأهيل البنى التحتية من شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والمدارس والمراكز الصحية والطرق والإسراع في عملية تقييم الأضرار ليتمكن أبناء التجمع من إصلاح وصيانة منازلهم، منوهين بالبادرة الطيبة من القيادة السياسية والإدارية في القنيطرة والتي تساهم في رفع الروح المعنوية لأبناء التجمع وتعطيهم مزيدا من الصمود وتحمل الصعوبات والمعوقات التي يعانونها.

و في تصريح لأمين فرع القنيطرة لحزب البعث وليد أباظة للإعلامين قال: « قمنا اليوم بجولة على تجمع مفرق حجيرة وشاهدنا الدمار والخراب الذي قام به العملاء والخونة من العصابات الإرهابية المسلحة الذين دمروا كل شيء، والتقينا الأهالي واستمعنا إلى همومهم ومعاناتهم ومطالبهم الخدمية وسنعيد إصلاح كل شيء من شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي والمنازل والمحلات التجارية وبأسرع وقت ممكن، لافتا إلى ملاحقة المسلحين وسحقهم في أي بقعة من الأراضي العربية السورية.

بدوره محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر وفي تصريح لـ«الوطن» وجه التحية لرجال الجيش العربي السوري الذين حرروا التجمع ويقومون بتحرير كامل الأراضي السورية، لافتا إلى أن الجولة على التجمع جاءت بعد إعادة الأمن والأمان إليه ومعاينة الدمار الذي لحق بالبنى التحتية، وقد جاءت توجيهاته إلى المديريات والدوائر الخدمية بالقنيطرة للاستنفار الكامل لإعادة تأهيل وإصلاح البنى التحتية، مؤكداً أن أبناء القنيطرة متشبثون بأرضهم بفضل بسالة الجيش وتضحيات الشهداء الأبرار وسيتم إعادة كل ما دمره الإرهابيون على امتداد ساحة الوطن.

و كان محافظ القنيطرة وأمين الفرع قد طالبا أهالي تجمع مفرق حجيرة بابلاغ جميع سكان التجمع بضرورة العودة إلى منازلهم بعد إبراز الوثائق الملكية لعقاراتهم والتنسيق مع الجهات المختصة، مؤكدين السعي الحثيث والمتواصل لإعادة أبناء التجمعات المحررة إلى منازلهم وبيوتهم وفي أسرع وقت ممكن.

مدير عام مؤسسة مياه القنيطرة أمين الشمالي أكد أنه تم الكشف على بئرين وهما بجاهزية كاملة وبانتظار وصول التيار الكهربائي لإعادة ضخ المياه إلى أبناء التجمع، أما مدير شركة الصرف الصحي المهندس هشام فندي فقد أشار إلى أن معظم شبكة الصرف الصحي في تجمع حجيرة تعمل بشكل جيد وسيتم في الأسبوع القادم الكشف على كامل الشبكة لإعادة تأهيلها كاملة بالتنسيق مع إحدى المنظمات الدولية/ أما مدير كهرباء السيدة زينب فقد أشار العمل الحثيث على إعادة الكهرباء إلى أبناء التجمع، علماً أن إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية تقدر تكاليفها بنحو ١١٨ مليون ليرة سورية.

الجدير ذكره أخيراً أن لجنة من المحافظة ستقوم بالكشف الحسي على الواقع وتقييم كامل الأضرار والأعطال لإمكانية إعادة إصلاح وصيانة ما خربته العصابات الإرهابية المسلحة في تجمع حجيرة.

«الصرف الصحي» في اللاذقية يستعد للشتاء

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكّد مدير الشركة العامة للصرف الصحي في اللاذقية رفيق نوفل في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الشركة بدأت منذ الشهر السابع من العام الحالي بالاستعداد لفصل الشتاء لدرء خطر مياه الأمطار عن المواطنين بتعزيل الفوّهات المطرية في المدينة موضحاً: تقوم الشركة بالإجراءات اللازمة لإعادة تسليك وتعزيل الفوّهات المطرية (الطبيعية والصناعية) وعددها ١٢ ألف فوهة في مدينة اللاذقية حيث تم تشكيل فرق تعزيل مطرية لتسليكها قبل حلول الشتاء، بعد إجراءات العام الماضي التي لمسها المواطن في دوار عدن فلم يلحظ المواطن أي تجمع أو فيضان لمياه الصرف الصحي في المنطقة بسبب الإجراءات التي قامت بها الشركة مسبقاً وهو ما نقوم به هذا العام على مجمل الفوهات وكل الشبكات في المدينة منعاً لحدوث اختناقات في الطرقات.

كما أشار نوفل خلال عرضه لواقع الصرف الصحي في اللاذقية في اجتماع مجلس المحافظة إلى ضرورة رفع منسوب المصافي المطرية (الشوايات) من مجلس المدينة – الذي يعدّ من مهامه إحداث فوهات مطرية جديدة أو رفعها على حين ينحصر دور الصرف الصحي بالتعزيل والصيانة– وهي ٢٠٠٠ مصفاة «منخفضة» من أصل ١٧ ألفاً في اللاذقية، انخفض منسوبها بسبب تعدد طبقات التزفيت فوق منسوبها الطبيعي لتنسجم مع السطح العلوي للشوارع، مبيناً فيما يتعلق بالروائح الكريهة المنبعثة من مصارف الصرف الصحي التي يعاني منها المواطن– بعد طرح الموضوع من أحد أعضاء المجلس– في منطقة الأزهري حتى أفاميا– المشروع العاشر أن الحل لن يكون جذرياً حتى تنتهي منظومة المعالجة لمدينة اللاذقية التي بدأت بعقد مركزي مع شركة طهران ميراب الإيرانية عام ٢٠٠٨ بكلفة مليار و٨٥٠ مليون ليرة سورية في ذلك الوقت، من جانب آخر كشف مدير شركة الصرف الصحي أن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٥ تشمل مشاريع بقيمة ٦٠ مليون ل.س، وتم تنفيذ مشاريع الاستبدال بقيمة ٥١ مليون ليرة بنسبة تنفيذ ٧٠ ٪ وما تبقى سيتم تنفيذه قبل نهاية العام الحالي ومنها استبدال شبكات قديمة يعود عمرها لـ٦٠ سنة سيتم استبدالها خلال الأشهر القادمة.

الغلاء يؤدي إلى الكساد في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

شهدت أسواق الخضار والفواكه في السويداء كسادا في البضائع جراء ارتفاع الأسعار الجنوني وإغراق الأسواق بكثير من البضائع وبأكثر من مصدر مع عزوف المواطنين عن شراء حاجاتهم نظرا لغلائها رغم لجوء الكثير من التجار إلى تخفيض أسعار الأصناف الكاسدة منها حيث أكد تجار المفرق في سوق الخضرة (الحسبة) في المحافظة حاجة السوق إلى قوة ردع وضبط بعد تحكم تجار الجملة بتجار المفرق وبالتالي انعكاس الأسعار على المواطن فضلا عن أن الأسعار تتحكم بها سياسة العرض والطلب حيث أشار التاجر أبو فراس أن سعر كيلو الثوم البلدي وصل حالياً إلى ١٠٠٠ ل.س على حين كان بالأمس ٨٠٠ ل.س أما البصل فلم ينزل سعر الكيلو الواحد عن ١٠٠ ل.س مطالباً بضرورة تحرك دوريات التموين وضبط الفوضى العارمة في الأسواق العشوائية لتجار الجملة والضرب بيد من حديد على من يتحكم بالأسعار منهم وخاصة أن الخضار والفواكه تخرج من سوق هال دمشق بسعر وتصل إلى أسواق السويداء أضعافاً مضاعفة نظراً لغياب نظام الفواتير الذي لم يجر تطبيقه حتى اللحظة وغياب الرقابة عن الأسواق حيث يقوم التموين بنشر تسعيرة حسب سوق الهال في دمشق من دون مراعاة واقع سوق المحافظة حتى إنه في كثير من الأحيان تأتي تسعيرة التموين أعلى من أسعار الأسواق حيث أشار أحد البائعين إلى أن سعر كيلو البندورة بحسب تسعيرة التموين وفقا لسوق هال دمشق ٦٠ ل. س للنوع الأول في حين يباع في السوق المحلي ٥٠ ل. س و٣٠–٣٥ للنوع الثاني والثالث.

وفي جولة لـ«الوطن» في سوق الخضار ومطالعة الأسعار كان العنوان الأبرز للسوق البحث عن الأرخص الذي يتناسب مع واقع الدخل المحدود حيث أشارت إحدى السيدات إلى أنها تبحث عن الخضار الكاسدة لأنها أقل تكلفة فمثلاً كيلو الباذنجان الطازج ٧٥ ل.س على حين البضاعة الكاسدة منه لا تتجاوز الـ٥٠ ل.س والخيار كذلك حيث سجل الكيلو الطازج ١٢٥ على حين الكاسد منه ٧٥ ل.س، على حين استهجنت أم عمر أن يصل كيلو الملوخية الخضراء إلى ١٧٥ ل. س في حين كان منذ يومين ٢٢٥ ل.س حيث برر أحد البائعين هذا الانخفاض بإغراق السوق بكميات كبيرة منها على حين يشير أبو محمد إلى أن الخضار والفواكه المحلية تلقى انخفاضا في الأسعار مع مثيلاتها الواردة من سوق هال دمشق حيث سجل كيلو الخوخ الأحمر ٣٠٠ ل.س رغم أن سعره لا يتجاوز ١٥٠ ل.س في سوق هال دمشق على حين الإجاص والعنب المحلي لم يتجاوز سعره ١٢٥ ل.س للأول و١٧٥ ل.س للثاني.

بدورها مديرية التجارة وحماية المستهلك في السويداء أكدت توزيع النشرات السعرية على التجار بحسب تسعيرة سوق الهال في دمشق وتقوم بمراقبة الأسواق وتحرير الضبوط بحق المخالف لتلك النشرات إضافة إلى تنظيم الضبوط على عدم عرض لائحة الأسعار.

مهرجان الوادي قيد الجريان

فادي بك الشريف

انتخبت غرفة سياحة المنطقة الوسطى (حمص وحماة) أعضاء مجلس إدارتها وذلك بحضور محافظ حمص طلال البرازي الذي أشرف على العملية الانتخابية، وأكد رئيس لجنة الإشراف على الانتخابات المهندس زهير ارضروملي حسن سير العملية الانتخابية لافتا إلى عودة أصحاب المنشآت السياحية إلى عملهم وتنفيذ دعوات الوزارة بضرورة ضخ دماء جديدة في القطاع السياحي ونقل همومه ومشاكله إليها من أجل تذليلها وحلها.

وفي السياق تنظم وزارة السياحة عدة فعاليات حيث يستعد نادي السيارة السوري لإطلاق المرحلة الأولى من سباقات السرعة ٢٠١٥ على حلبة زمان الخير طريق المطار غداً الجمعة برعاية وزارة السياحة.

ويعتبر هذا السباق هو السباق الأول من بطولة سورية العاشرة لسباقات السرعة ٢٠١٥ حيث تضم البطولة ثلاثة سباقات سرعة تقام تمشياً مع نظام الرياضة الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للسيارات.

كما تنطلق برعاية وزير السياحة فعاليات مهرجان (صيف السويداء بيجمعنا) في الفترة بين ١–٥ آب /٢٠١٥ بمشاركة العديد من المغتربين وفعاليات شبابية وأهلية في السويداء.

ويفتتح المهرجان السبت الواقع في ٢٠١٥/٨/١ في ساحة قيصرية شقا الأثرية ويشمل مجموعة من الفعاليات الثقافية والفنية والترفيهية والرياضية والنشاطات والمسابقات الرياضية والثقافية الموزعة على عدة مناطق وأسواق تسوق وغيرها.

وينطلق في الفترة بين ٢ و٦ أب القادم مهرجان الوادي متضمناً فعاليات سياحية وثقافية وفنية واجتماعية ورياضية ومتنوعة على مدى ٥ أيام في منطقة وادي النضارة التي تعتبر من أجمل المناطق السياحية في سورية.

المهرجان الذي يقام سنوياً والذي عاد مع عودة الأمان لمحافظة حمص بفضل تضحيات الجيش العربي السوري يهدف إلى تعزيز وإبراز الثقافة السياحية العالية المتجذرة لدى أهالي قرى وادي النضارة وزرع البسمة على وجوه السوريين وخاصة الأطفال.

هذه الأشياء سببت خيبة أمل لرئيس مجلس طرطوس

طرطوس– الوطن

أكد المهندس ياسر ديب رئيس مجلس محافظة طرطوس أن جهود أعضاء المجلس المبذولة ومتابعاتهم الحثيثة واقتراحاتهم وتوصياتهم لاقت استحسانا، فتم الثناء على المنتج الفاعل وتصويب المخطئ وحث المقصر وتشجيعه على العمل والمبادرة والمتابعة، جاء ذلك في كلمته الافتتاحية للجلسة الأولى لمجلس محافظة طرطوس بدورته العادية الرابعة لشهر تموز ٢٠١٥.

وأشار رئيس المجلس إلى أن النشاط لم يقتصر على تلك الملفات المذكورة فكانت المشاركة في عقد العديد من الاجتماعات مع أعضاء المكتب التنفيذي وعدد من أعضاء المجلس لمعالجة العديد من القضايا وخاصة العالقة منها والمزمنة، وعلى سبيل المثال لا الحصر (مشكلة ضاحية الأسد) التي تابعها الزميل شعبان كناج وكان قراراً جريئاً من المحافظ وفر الملايين من الليرات السورية لأصحاب السكن وأغلبيتهم من القطاع العسكري في الجيش العربي السوري، ومشكلة الإفرازات التي طرحناها في الدورة السابقة وتابعها الزميل زين الدين يوسف وتم التوصل إلى حل ينسجم وإمكانيات وظروف وحداتنا الإدارية وساكنيها والعديد من القضايا التي طرحت ولاقت حلولاً أو في طريقها إلى الحل، ومتابعة لعمل الدوائر كانت الزيارة الأخيرة لمديرية الخدمات الفنية التي قام بها المحافظ والمكتب التنفيذي ومشاركتنا وتم الوقوف على جميع المشاكل والمعوقات التي تواجهها المديرية وخاصة المشاريع المتعثرة التي يقوم بتنفيذها القطاع الخاص أو بعض الشركات العامة، وتم وضع البرامج الزمنية واتخاذ الإجراءات القانونية لضمان الإقلاع بها ومتابعتها حتى المراحل الأخيرة.

وكان لنا جولة أيضاً بمشاركة زملائنا في المكتب التنفيذي وعدد آخر من الزملاء لناحية حمام واصل لمعالجة مشكلة المياه هناك وتم اتخاذ عدد من الإجراءات.. ولوحظ تحسن واضح ونأمل الأفضل في الأيام القادمة وسنتابع جولاتنا على بقية المناطق وبالسرعة الممكنة لحدوث بعض الاختناقات في بعض المناطق.

وخاطب رئيس المجلس الأعضاء قائلا: لم يبق مدة في مهمتنا في مجلس المحافظة إلا النزر اليسير وأعود لأذكر كما تحدثت في الجلسة الأولى لهذا المجلس الكريم ومنذ قرابة أربعة أعوام بضرورة تعديل وتفعيل وتهذيب قانون الإدارة المحلية ليتسنى لنا كمجالس وخاصة مجالس المحافظات القيام بدورنا بشكل أفضل حيث إن المركزية لا تزال طاغية في معظم مؤسساتنا ودوائرنا وإن المجلس الأعلى للإدارة المحلية في حالة ثبات عميق ومنوط به الكثير من المهام والواجبات لحل العقد والإشكالات التي تواجه عملنا في الإدارة المحلية.

استعرض المهندس ديب بعض الأمثلة التي سببت له خيبة أمل على الأقل في طريقة التعاطي كما قال وخاصة الكتاب رقم ١١٠/م ج/١١/١٠ تاريخ ٢٠١٥/٦/٣ هو الكتاب الثاني أو الثالث حول الموضوع نفسه والموجه إلى رئاسة مجلس الوزراء عن طريق وزارة الإدارة المحلية والمتضمن طلبنا بأخذ محافظة طرطوس بالحسبان خلال إعداد خطط الإعمار من أجل رصد الاعتمادات اللازمة للانتهاء من المشاريع المباشر بها والممولة تمويلاً نهائياً من الدولة، عقدة الكراج (عقدة الشيخ صالح العلي– جسر الثامن من آذار) وتحديث وتأهيل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق والمدارس والهاتف.. وغيرها وكان جواب الوزارة بكتابها رقم ١٨٩٩/ز/م/١/٣ تاريخ٢٠١٥/٦/٢٢ كالتالي:

نفيدكم بأن الموضوع المنوه عنه ليس من اختصاص لجنة إعادة الإعمار علما بأن مبررات طلبنا هذا قد ذكرناه مراراً أمام السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووعدا بالإيجاب!.

وطالب رئيس المجلس بإضافة مشروع المبادرة الخضراء وهي عبارة عن اقتراح قدمته شركة لإقامة مشروع للاستفادة من القمامة بتحويلها إلى طاقة كهربائية وقد تم تشكيل لجنة برئاسة عضو المكتب التنفيذي السيد محمد جري وعضوية مديرية النفايات الصلبة ومديرية الخدمات الفنية وعدد من أساتذة الجامعة وسيعرض محضر هذه اللجنة على المجلس ونحن مع هذا المشروع من حيث المبدأ ويبقى التنفيذ للجهات المعنية.